

اجتماع

الدولة والمجتمع المدني

تأليف: شاهر أحمد نصر

الناشر: دار الرأي للنشر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2005، 208 صفحات

عرض: عبدالخالق يوسف الختاتنة*

يعالج الكتاب موضوعاً مهماً في علم الاجتماع السياسي، ويقع في ثلاثة أبواب، ضمت اثني عشر فصلاً، وهو يثير مجموعة من القضايا الراهنة والحساسة في التفكير العربي، ويعد جزءاً من الاستحقاقات التي تواجه المنطقة العربية في ظل التداعيات الخطيرة وأزمة العلاقة بين المجتمع والدولة التي تمثل إشكالية عميقة ومتجذرة تاريخياً في الحياة العربية، منذ مرحلة ما بعد الاستقلال، وصولاً إلى مرحلة التحولات الديمقراطية، والتدخل الأجنبي المباشر والقوى في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الوطن العربي، في ظل مفهوم الاختزال الرسمي لمفهوم الوطن والمواطن والمجتمع والدولة، وما ينتج عن ذلك من إشكاليات متأزمة ومتصاعدة تفرض ذاتها على الواقع الرسمي والشعبي العربي. لقد شكلت قضية الدولة والمجتمع بشكل عام والدولة ومؤسسات المجتمع المدني بشكل خاص، حالة خلافية تعددت فيها الآراء ووجهات النظر والكتابات، وجاءت هذه الخلافات والتعدد في وجهات النظر من منطلقات ومرتكزات أساسية مختلفة، إلا أن هناك نوعاً من الإجماع على الاعتراف بإشكالية العلاقة، وليس على طبيعة العلاقة، مع اتفاق على ضرورة إحداث تغييرات وإصلاحات تنسجم وروح العصر، وازدياد حالات الوعي، وانتشار الثقافة والمعرفة بين معظم قطاعات الشعب العربي، وتأثر الكثيرون بالحياة المنفتحة على الآخر، بما في ذلك التجارب السياسية والديمقراطية

* قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.

والاقتصادية، وخصوصاً التداول السلمي للسلطات بعيداً عن الخوف والقهر والحرمان.

لقد جاء الكتاب الحالي «الدولة والمجتمع المدني» في سياقات وطروحات العلاقة بين الدولة والمجتمع، وانطلاقاً من التحديات العميقة والملحة التي تواجه العرب بغض النظر عن الكيانات القطرية، بما تمليه المرحلة الراهنة من فوضوية وعبث في المقدرات والأقدار والمقومات، وانعكاس ذلك على المستقبل العربي بكل أبعاده، وخصوصاً القضايا المصيرية التي يستشعر بها السواد الأعظم من العرب، بمن في ذلك جزء من المثقفين المتنورين بقضايا الوطن والأمة، بعيداً عن المصالح الآنية الفردية التي يلتزمها البعض الآخر.

تناول الكاتب «شاهر أحمد نصر» في الفصل الأول من الكتاب «ظهور الدولة» وعد الدولة نتاجاً للتطور التاريخي للسلطة، فظهرت الدولة مع تطور عملية الإنتاج ونموها، وتطور مختلف أشكال العلاقة بين المجموعات البشرية، التي تطلبت وجود هيئة تنظم هذه العلاقة، وقد تجسدت في بدايات التأسيس، بنموذج سلطة الفرد الواحد، وصولاً إلى مرحلة دولة المؤسسات التي تنظم العلاقات في المجتمع، وتجعل من مسألة الحكم وظيفته تتم وفق آليات قانونية يقرها ويقبلها المجتمع، بعيداً عن الاستئثار بالسلطة من خلال القوة وفرض الأمر الواقع، حيث تتميز الدولة عن سلطة الفرد بأنها تبنى على أسس قانونية، تضمن الاستمرار لدولة المجتمع.

ويفرد الكاتب جوانب مهمة لمتابعة تحليلية لظهور الدولة، تبدأ في مسيرة أوروبا التاريخية نحو دولة الحق والقانون، والماركسية، والدولة في مفهوم علم الاجتماع الحديث، والعرب وأسس استكمال الدولة، ففي أوروبا نحو عام 1120م قدمت الكنيسة مثلاً استفادت منه الحكومات الدنيوية لتنظيم أوروبا، وتأسيس محاكمها واختيار موظفيها وتنفيذ قوانينها، من أجل السيطرة على الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فشجع انفصال البابوية عن السلطة الدنيوية تطور البنى القانونية الدنيوية المماثلة، كما قادت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في أوروبا خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر وكذلك الثالث عشر، إلى تغييرات عميقة، في طبيعة القانون، بصفته مؤسسة سياسية ومفاهيم فكرية، فأدت الإصلاحات القانونية التي عمت أوروبا إلى إعادة بناء النظام السياسي الإقطاعي والتجاري في القرون الوسطى على أسس جديدة، أسست للعمل بمبدأ المؤسسات

الذي يسهم في خلق التقدم الاجتماعي والاقتصادي العام، وبالمقابل انتهت الحالة الاغترابية للمواطنين في مجتمعاتهم وداخل دولهم. وبناء عليه، فإن دولة القانون والمؤسسات في أوروبا، كانت نتاج مخاض تاريخي عسير خلق نهضتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تميزت بصراع العقل والعلم مع الأفكار الغيبية المحافظة التي كانت تغذيها الكنيسة، والتي انتهت بالقطيعة المعرفية مع كل ما يعوق التطور والحدثة.

أما في تفسيراته لجانب الماركسية والدولة، فقد انطلق من التعريف الماركسي لها، الذي عدّ الدولة التنظيم السياسي للطبقة السائدة في الاقتصاد، وهدفها حماية النظام القائم وقمع مقاومة الطبقات الأخرى، باعتمادها على السلطة العامة، بجميع مفرداتها: الجيش، وقوات الأمن، وجميع أنظمة القهر والاستبداد الأخرى. ففي المجتمعات التي تسيطر فيها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، تكون الدولة دائماً أداة قمع في أيدي الطبقة المستغلة لقهر الجماهير الكاسحة. فالدولة تعد أداة تمكين للرأسماليين من السيطرة وإخضاع إرادة الأمة، إلا أن الدولة في رأي الفلاسفة هي المجال الذي ينبغي أن تتحقق فيه الحقيقة والعدالة الأزليتان. ومنه انبثقت الفكرة الخرافية للدولة، إلا أن حقيقة الدولة، ما هي إلا جهاز قمع طبقة لطبقة أخرى، سواء في الدولة الديمقراطية أو الملكية، وبالاتجاه المقابل فإن الدولة أيضاً شر تضطر إلى استلامه الطبقة العاملة، لقد كانت النظرة الماركسية للدولة، في جميع أشكال تطور الدولة، في شكلها العبودي أو الإقطاعي أو الرأسمالي، أداة في يد الطبقة المنفذة. إلا أنها في الشكل الرأسمالي المتأخر آلة تساعد الرأسماليين على إخضاع فقراء الفلاحين والطبقة العاملة. وتقر الماركسية ضرورة الدولة وسلطة الدولة خلال المرحلة الثورية بوجه عام، وخلال مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية بوجه خاص، وتتعترف لهاتين المرحلتين، بقيام دولة لا تكون جمهورية برلمانية برجوازية عادية، وإنما «كومونة باريس». فكانت نظرة الماركسيين للدولة، النظرة التي قادت إلى قيام ما عرف بالدولة الديمقراطية الشعبية في أوروبا وبعض الدول الآسيوية والأفريقية والعربية.

أما مفهوم الدولة في مفهوم علم الاجتماع الحديث، فإنه يتميز بثلاثة عناصر، هي: السكان، مساحة من الأرض، والسلطة العامة، بما فيها من مؤسسات وقوانين يتم التوافق عليها، فتعترف الدولة السليمة والعادلة بالتنوع اللغوي والعرقي والديني والقومي، وتؤمن للجميع الحقوق القانونية والثقافية، وتعتمد مبدأ المساواة القانونية

للجميع، حيث يشكل السكان الأمة، غير أن الأمة والدولة لا تتطابقان بالضرورة، فيحكم الناس وتتم إدارة شؤون دولتهم وفق قواعد وأنظمة قانونية تضبط إيقاع الحياة الاجتماعية، من خلال مؤسسات تعرف بالسلطة، ويطلق على مسألة الخضوع للسلطة سواء بالطريقة القسرية أم الطوعية، بجميع مفرداتها ما يعرف بالسيادة، ولهذا فإن للسلطة مجموعة من الصفات والشروط كي يعترف بها، ولتمتاز بالشرعية والديمومة، ومن أهم هذه الصفات: الرضا والقبول من أبناء المجتمع، والتداول السلمي للسلطات، والمساواة القانونية والحرية، وسلطة الدولة لجميع المواطنين، فالأسس السليمة لبناء الدولة القابلة للحياة هي الأسس الديمقراطية القانونية التي تجعل السلطة تمارس من قبل أبناء الشعب الذين يتداولون الحكم فيها وفق آليات ديمقراطية.

أما فيما يتعلق باستكمال العرب لأسس الدولة، فإن العناصر والشروط الأساسية اللازمة لوجود الدولة المجردة من الناحية البنائية متوفرة، إلا أنه من ناحية الوظائف والشروط فإنها تفتقر إلى الصفات الشرعية والعمومية والتوافق والرضا والقبول، وإمكانية الاستمرار والبقاء.

أما الباب الثاني من الكتاب فقد أفرده الكاتب للديمقراطية، وضمنه سبعة فصول هي: أنظمة الحكم الديمقراطي عبر التاريخ، مسيرة الديمقراطية الشعبية في الغرب، الماركسية والديمقراطية، الأنظمة الديمقراطية الشعبية، تاريخ ونشاط الجمعيات والأحزاب السياسية والصحافة في البلدان العربية - سوريا نموذجاً -، والديمقراطية في دولة الحق والقانون ضرورة للتطور ومواجهة التحديات. يستعرض الكاتب من خلال هذه الفصول نظرة تاريخية على أشكال الحكم المختلفة التي عرفتتها المجتمعات البشرية وأشكال الحكم الديمقراطي ومثالبها والتحفظات عليها، بالإضافة إلى نظرة مختلف المفكرين الليبراليين والاشتراكيين إلى الديمقراطية، مستنتجاً أن الديمقراطية ليست تجربة غربية، وإنما تجربة إنسانية، هدفت إلى حياة أفضل للبشرية، وتجربة إنسانية عامة، يفرضها العقل البشري والأخلاق والضرورات الاجتماعية، من أجل الحفاظ على كرامة الإنسان وقيمه العليا في الحياة، وتميزت مسيرة الديمقراطية في المجتمعات الأوروبية بالتنوع من ناحية الفكر والممارسة، ابتداءً من الديمقراطية في الجمهوريات اليونانية القديمة التي أخذت شكلاً للدولة يناقض الارستقراطية، وصولاً إلى الدعوة للديمقراطية في القرن الثامن عشر، مع نمو حركة التنوير في أوروبا، مع أن تجارب الشعوب الأوروبية

متباينة من فرنسا وإنجلترا وسويسرا وألمانيا وروسيا، وتباينت معها التوجهات من ليبرالية وماركسية ورأسمالية إمبريالية، إلا أن تطور الديمقراطية والحركة العمالية في مطلع القرن العشرين، قد فرض نوعاً من الإيقاعات الجديدة في مدلولات التعاطي مع العملية الديمقراطية في دول أوروبا الاشتراكية، ولهذا عانت الحركة الديمقراطية انتكاسات عديدة، وانهارت بعض أشكالها، فالتجربة التاريخية تفيد أن الديمقراطية تراجعت داخلياً وفي علاقاتها الخارجية الدولية، إلا أن أحد أسباب قوتها هو العودة إلى الاحتكام إلى الديمقراطية، من خلال امتلاكها ديناميات تصحيح وتطور ذاتي.

أما الوجه الآخر للديمقراطية الذي عرفته المجتمعات الأوروبية، فهو نظام الديمقراطية الشعبية، الذي يتجاوز - بحسب المنطلقات الاشتراكية - الديمقراطية البرجوازية، وتعرف وفقاً لذلك «بديمقراطية الفقراء» التي تفضي إلى مناخ اجتماعي جديد، وإلى تغيير كامل في الحياة العامة، وارتقاء مجمل الشعب إلى الغالبية السياسية، وإلى المواطنة الحقيقية، أي المشاركة في القرار والإدارة. هذا الأسلوب في روسيا ودول أوروبا الشرقية يسمى «ديكتاتورية البروليتاريا»، واتسمت هذه المرحلة بقيادة وسيطرة للحزب الواحد، ذي النظرة الشمولية، الذي لا يعترف إلا بالحركة الشيوعية وأحزابها «القائدة للدولة والمجتمع»، فحجر العمل السياسي والحزبي الآخر، وتجاوزت بناء على ذلك كل خصوصيات المكان والزمان، وخلقت إشكاليات اجتماعية واسعة، مرجعها غياب التعامل العلمي مع الطاقات البشرية وضعف مقومات تجاوز الأزمات، فالتجارب التاريخية للمجتمعات التي استطاعت أن تتجاوز أزماتها، كشفت أنها اعتمدت توظيفاً ناجحاً لممكاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي سمحت لها بالتطور والتجديد، وفق أسس ديمقراطية سليمة، متجاوزة النظرة الأحادية والحزب الواحد.

ويتفق علماء الاجتماع على أن خصوصية المجتمعات تنعكس في تجاربها الحياتية، بما يتوافق مع حياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فتأخذ الديمقراطيات أشكالاً متعددة ومتنوعة؛ فعرفت أساليب حكم ديمقراطي متعدد ومتنوع ضم البرلماني، والرئاسي، والبرلماني الاستفتائي، والديمقراطي الشعبي، ولهذا شهدت المجتمعات الأوروبية، أشكالاً عديدة من الديمقراطية؛ فأخذت بريطانيا نظام الحكم ذا الأغلبية البرلمانية، الذي يعتمد على قيام الحزب الذي فاز بالأغلبية البرلمانية بتشكيل الحكومة من البرلمانيين الفائزين في الانتخابات، واستندت

الولايات المتحدة إلى نظام الحكم الرئاسي والاتحادي، ويمتاز نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بوجود سلطتين منتخبتين بالاقتراع العام ومستقلتين، هما الرئيس، والكونغرس. ويجمع الرئيس بين وظيفتين مختلفتين، فهو رئيس الدولة ورئيس الحكومة والقائد الأعلى للجيش. أما الكونغرس فإنه يتكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ويجتمع الكونغرس في دورة سنوية واحدة. وفي سويسرا تعتمد ديمقراطية التوافق والاستفتاء، وهي انعكاس للتجربة الاجتماعية التي تتعايش فيها جماعات متعارضة وفق مبادئ التوافق وأسسها، شكلت الكونفدرالية للدولة. أما نظام الحكم الديمقراطي البرلماني والعمل الحزبي السياسي (ألمانيا)، فإنه يسمى الأسلوب الديمقراطي الخاضع للمراقبة، ويعتمد على ديمقراطية الأغلبية في الانتخابات البرلمانية، ويعترف الدستور بالتعددية الحزبية؛ ينتخب النواب في ألمانيا لمدة أربع سنوات بطريقة اقتراع خاص، تسمى طريقة الانتخاب المختلط والمزيج، حيث يتمتع كل ناخب بصوتين، الأول يختار النائب بالاسم، وهو مخصص إلى نصف النواب، وفي الصوت الثاني يختار الناخب إحدى قوائم الأحزاب المقدمة في إطار كل مقاطعة، ويضيف الكاتب إلى هذه الأشكال من الديمقراطيات عدداً آخر مثل ديمقراطية إقطاعية ورأسمالية في اليابان، والنظام الديمقراطي البرلماني وحكم الأحزاب في إيطاليا، ونظام الحكم الملكي الديمقراطي في إسبانيا.

أما الفصل السادس من الباب الثاني فيخصصه الكاتب لتاريخ الجمعيات والأحزاب السياسية والصحافة ونشاطاتها في البلدان العربية، ويأخذ سوريا نموذجاً، ويبدأ الكاتب في توطئة تاريخية منذ أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية وبداية الإصلاح فيها 1839م، وأوائل النهضة العربية في القرن التاسع عشر، ودور المفكرين العرب فيها، وفي طليعتهم عبدالرحمن الكواكبي والشيخ طاهر الجزائري وناصيف اليازجي وإبراهيم اليازجي وبطرس البستاني وأحمد الشدياق. وبسبب تطور الوعي في بلاد الشام، تأسست الجمعيات الأدبية والسياسية التي أدت دوراً مهماً في اليقظة العربية، مثل جمعية العلوم والفنون، التي تأسست في مدينة بيروت عام 1847م، والجمعية الشرقية، والجمعية العلمية السورية التي تأسست في بيروت عام 1857م، والجمعية السرية في بيروت، وجمعية الإخاء العربي العثماني، والعربية الفتاة، وحزب اللامركزية الإدارية العثماني. كما أدت الصحافة دوراً مهماً في الحياة السياسية، في الفترة السابقة لانتهاه الحكم العثماني وبداية التحرك العربي قبل ما يسمى بالثورة العربية الكبرى وبعدها، وبداية القرن العشرين، وبعد ذلك ظهرت

مجموعة من الأحزاب والتكتلات السياسية في سوريا، مثل حزب الاستقلال العربي الذي تأسس عام 1918م، والحزب الوطني السوري، والحزب الشيوعي في لبنان وسوريا، والكتلة الوطنية، ثم توالى الحركات السياسية في الظهور، وأسهمت جميعها في تنشيط الحياة السياسية في سوريا الطبيعية، وكان لها دور فعال في تحريك السوريين ضد الاحتلال الفرنسي.

واستعرض الكتاب ظهور العديد من الأحزاب السياسية في سوريا، وأهمها وأكثرها تأثيراً الأحزاب ذات الفكر القومي في بلاد الشام، وبعد استقلال سوريا في 17 نيسان 1946م، ظهرت مهام جديدة لم تكن معهودة إبان الاحتلال، وفي مقدمتها بناء المؤسسات الداخلية، ومؤسسات العلاقات الدولية؛ فشهدت سوريا حركة سياسية واسعة ونشطة، وازداد تدخل العسكر في الحياة السياسية، بسبب انضمامهم إلى مجموعة من الأحزاب السياسية، أو بسبب الطموح السلطوي، فتوالى الانقلابات العسكرية، وتداخلت جوانب العمل الوطني الحزبي والصحفي، فشهدت سوريا ظهور العديد من المنظمات والحركات، وهيمن الجيش على الحياة السياسية لفترات طويلة، وتأثرت مؤسسات المجتمع المدني بذلك.

الفصل السابع والأخير في الباب الثاني أفرده الكاتب للديمقراطية في دولة الحق والقانون لمواجهة التحديات، وفي رأيه فإن الديمقراطية هي السبيل للخروج من الأزمات التي تواجه المجتمع على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتأسيس مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية، وتقوى فيه عوامل مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، فتجدد البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتنشط وتعمل مؤسسات المجتمع المدني، من أحزاب سياسية ونقابات مهنية، وتتلاشى الحالات الاغترابية عند المواطنين، وتتعمق مع ذلك قيمة الإنسان وكرامته وإنسانيته، وشعوره بالانتماء إلى الوطن والأمة، وتغيب حالة اللامسؤولية، وتعمل مراقبة المؤسسات الاجتماعية، ومحاسبة منتهكي القواعد القانونية والاجتماعية، فالديمقراطية تساعد على معالجة الأزمات الاجتماعية والسياسية، وتساعد في حماية السلوك والأخلاق وتضمن حقوق الإنسان، وتفيد التجارب الإنسانية أن الديمقراطية في دولة الحق والقانون ضرورة وطنية وقومية، للوصول إلى أفضل النتائج، بدءاً من التربية الأخلاقية والحصول على رغيف الخبز، وتسهم في تقدم المجتمع وتطوره الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي.

أما الباب الثالث والأخير من الكتاب، فقد تناول المجتمع المدني، ويحتوي على فصلين؛ الأول: المجتمع المدني ضرورة اجتماعية ووطنية، والفصل الثاني: مؤسسات المجتمع المدني ضرورة موضوعية للتطور السليم في المجتمعات البشرية. فقدم الكاتب لذلك توطئة تاريخية عامة، ثم انتقل إلى المجتمع المدني في الفكر الغربي، باعتبار أن فكرة المجتمع المدني انتشرت ونضجت في عصر النهضة الأوروبية، التي أسست عملياً المجتمع الأوروبي الحديث، الذي ظهرت بذوره الأولى في كتاب العقد الاجتماعي، عند «جان جاك روسو»، إبان الثورة الفرنسية عام 1789. وعند «روسو» الحياة المدنية مشروطة في الدولة، ففكرة المجتمع المدني تكونت بواسطة العقد الاجتماعي بين المواطنين والحكام في دولة القانون، ويستنتج «هوبز» أن الإنسان اضطر إلى تكوين المجتمع المدني بدافع مصلحته في المحافظة على نفسه، ومع ذلك تطورت المجتمعات الأوروبية، وارتقت وتعمقت البنية الاجتماعية السياسية، مما أكد أهمية ارتقاء المجتمع المدني، فأخذ هذا المفهوم ومفهوم الدولة يحتلان حيزاً مهماً من اهتمام المفكرين في القرن التاسع عشر، وفي مقدمتهم «هيغل» و«ماركس»، وبحسب رأي «هيغل»، فإن المجتمع المدني يشكل جزءاً أساسياً من النظام الأخلاقي، الذي يتألف بدوره من المؤسسات الموجودة في العالم الخارجي، وهي الأسرة والمجتمع المدني والدولة، ويرى «هيغل» أن المجتمع المدني يمر في ثلاث مراحل، هي: 1 - نظام الحاجات System Wants، 2 - الهيئة القضائية (القانون) Law، 3 - الشرطة والنقابات Police & Corporation. أما الفكر الماركسي فقد نظر إلى المجتمع المدني في إطار المجتمع الطبقي كله، ورأى الماركسيون أن الصراع الطبقي هو المخرج من كل تناقضات المجتمع الرأسمالي، ولهذا تجاهلوا مسألة المجتمع المدني. ومع ظهور التطورات الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا - وبخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين - أخذت تتشكل منظمات وهيئات ومؤسسات اجتماعية، تعمل داخل الدولة ولكن ليس بإمرتها، فنشطت مؤسسات المجتمع المدني، وأسهمت في خلق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

أما بدايات فكرة المجتمع المدني في الوطن العربي، فقد ظهرت في تباشير فكر رفاة الطهطاوي، إلا أن الشكل المشوه الذي اعتمدته السلطات الحاكمة في البلاد العربية، من خلال استبعادها لمقومات النمو السليم لمؤسسات المجتمع المدني، قد أوصل المجتمع العربي في أقطاره المختلفة إلى مأزق عميقة وكبيرة، في الداخل وفي علاقة العرب مع الخارج. وفي البحث عن أسباب الخلل يتبين أن غياب

مؤسسات المجتمع تدخل في صلب الخلل، فالدولة التي تتعمق فيها مؤسسات المجتمع المدني تكون السلطة فيها أقل عرضة للخطر، وأكثر حصانة من الأخطار والكوارث، فتكون الحالة تبادلية بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، فالدولة من وجهة نظر، نظرية العقد الاجتماعي ونظرية القانون الطبيعي، هي تعبير عن مصالح الناس الحيوية، لا فوق الناس، فهي لهم ومن أجل مستقبلهم وحياتهم، لا من أجل تعاستهم وبؤسهم وحرمانهم وإضعافهم.

الفصل الأخير في الباب الثالث تناول فيه الكاتب «شاهر أحمد نصر» الضرورة الموضوعية لتطور المجتمعات البشرية، وعرض من خلاله واقع المجتمع العربي، ووضع مؤسسات المجتمع بشكل عريض بعيداً عن التفصيل، مع التركيز على بعض الجوانب المهمة التي تحكم المجتمع والدولة العربية وعلاقتها بالمجتمع المدني، حيث يتميز واقع المجتمع العربي، بسيادة علاقات الإنتاج ذات الصفة الخاصة، فيما قبل مرحلة الصناعة، التي تشرعن تقديس مؤسسات اجتماعية وسياسية، فهيمنت الأنظمة، وكيفت المجتمع والمؤسسات لصالحها، ففشلت التنمية الاقتصادية، وتشوهت البنى الاجتماعية والسياسية، وتعرضت الأمة من جراء ذلك إلى انتكاسات وكوارث قومية، ترجمت فشل دولة الأنظمة وعجزها. وفي جانب آخر يعرض الكاتب للحضارة والمجتمع المدني في المنطقة العربية من زاوية تاريخية، مستعرضاً حضارات الحوض الشرقي والجنوب الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، مصر الفرعونية والكنعانيين، والآكادية، والبابلية والآشورية في بلاد الرافدين، ودويلات شبه الجزيرة العربية؛ حمير والأنباط والغساسنة والمناذرة وتدمر. وبعد ذلك يصل الكاتب إلى الإسلام والمجتمع في المدينة بين المهاجرين والأنصار، ونظام المؤاخاة، وتعد «الصحيفة» المعاهدة الأولى المهمة في تكوين الوضع القائم على أسس قانونية تنظم الحياة الاجتماعية والسياسية لسكان المدينة، وأول دستور لإقامة الدولة، وجاءت الخلافة لتؤسس المجتمع السياسي العربي، وفيما بعد الخلافة اتسم الطابع العام لأنظمة الحكم الإسلامية بالشمولية، التي لا تعترف بالمعارضة، ولم يسمح النظام السياسي العربي بتداول السلطة. ومع مرور الزمن لم تظهر عند العرب مؤسسات مجتمع مدني على الرغم من التغييرات التي ظهرت في حياتهم.

وفي مراحل متأخرة تعرضت البلاد العربية للاحتلال والغزو الصليبي والعثماني، فافتقد العرب عناصر الحراك الاجتماعي والسياسي، إلا أن الأحوال

تغيرت من خلال الاحتكاك مع الغرب، فظهر مشروع النهضة العربية مع محمد علي، وبعض المفكرين في القرن التاسع عشر، واقتترنت النهضة العربية بالاستقلال عن الدولة العثمانية، وأسهم ذلك في ظهور بوادر اليقظة القومية العربية. واستمر الوضع العربي بالتردي في عهد الاستعمار الجديد، وبعد بروز ملامحه وتقسيمه للوطن العربي، وظهور الدولة القطرية التي لم تأت عبر النشوء والتطور الوطني المستقل، كانت البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية متخلفة وتابعة للاستعمار، وظهر من جراء ذلك حركات سياسية تلمست الواقع العربي، ودعت إلى الخلاص من التبعية، وطرحَت فكرة الاستقلال السياسي والاقتصادي. وبعد الاستقلال اتسم واقع الدولة العربية بالقطرية والانعزالية وغياب دولة القانون، واختزلت الدولة القطرية إلى أنظمة عائلية، وبسبب الهجرة اليهودية وتأسيس دولة صهيونية، برزت المجتمعات العسكرية وشبه العسكرية، فتعكسر المجتمع العربي من قبل الأنظمة والانقلابيين العسكريين، وحرّمت مؤسسات العمل المدني من قبل الأنظمة المحافظة، وألغى العسكر والانقلابيون الأحزاب، وصودرت الحريات المدنية العامة.

وفي النهاية يلقي الكاتب نظرة متفحصة على الواقع العربي الراهن والحالة الصعبة التي تعيشها الأمة العربية، حيث الضعف الاجتماعي والسياسي وازدياد حالات التبعية وانعدام التضامن والتوحد العربي، ويتلمس الكاتب ضرورة ترسيخ البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السليمة، التي تسمح بفتح إبداعات العرب وبناء مشروع خاص بهم، من خلال مؤسسات المجتمع قانونياً وشرعياً، وبناء مؤسسات المجتمع المدني، وإرساء دولة الحق والقانون، التي تعتمد أسس الحق والديمقراطية وإلغاء جميع الامتيازات غير الشرعية، ولهذا فإن بناء المجتمع العربي المتحضر، وفق الأسس المدنية والديمقراطية والقانونية، هو المخرج من الأزمة الحالية، لكي تتحقق الأهداف الوطنية والقومية العليا، ويشيد مجتمع وأمة قبالان للحياة والتطور والتقدم، واسترجاع الحقوق، وتحقيق الكرامة والرفعة للأمة.

جملة القول: إن الكتاب يشكل محاولة جريئة وصبورة، ويتلمس بإيمان بعض معضلات العرب، وإحدى أهم مشكلاتهم المستمرة، التي تتحدد في الدولة الأبوية المختزلة، والمحددة الوظائف والمنفعة، التي هدفت إلى تعطيل طاقات الجماهير وإبداعاتها، فصادرت الحريات العامة، وصادرت الآخر، ف تعمقت الأزمة وحالات الاغتراب والحرمان، وازداد ضعف العرب، وتبددت أموالهم بمظاهرة شكلية خادعة، وتعمقت الهوة بين أنظمة الاختزال والإقصاء من جانب، والجماهير من جانب آخر.

عموماً، من الملاحظات التي يمكن أن تسجل على الكتاب، الاقتضاب حتى في تناوله لمؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي؛ فلم يتعرض لمؤسسات المجتمع المدني في مصر ولبنان والجزائر وتونس والأردن واليمن على غرار ما عرضه عن المجتمعات الأوروبية، مع اعترافنا بالفارق في التجربة بين المجتمع العربي والمجتمع الأوروبي، ولعله يضيف ذلك في الطبعة القادمة.

